

نواب؛ لا تصور حكومي واضح لحل قضية التوظيف.. والحكومة؛ يجب تعديل تشريعات أفست سوق العمل

صدره البترول ، هناك تخبط حكومي في سياسة الإحلال ، لا يعقل أن يكون هناك 14 ألف كويتي عاطلين عن العمل في ظل توظيف 3 ملايين وافر وأفده عبدالله الكندري : عدم تواجد الحكومة بشكل كامل يدل على عدم وجود نية لديها في حل هذه القضية ، بعد سنتين سيكون لدينا 50 ألف عاطل عن العمل غير 14 ألف طلب حالي عن التوظيف فما هي خططكم لتلافي هذا الأمر ، المقابلات الشخصية تعتبر هي المفتاح السحري للوساطة ونتمنى القضاء عليها ولا يوجد معايير واضحة للتعيين .. الحريص : لا تشك في ديوان الخدمة المدنية ولكن لا يقوم في دوره الحقيقي ، القطاع النفطى فيه تخصصات كافية لتوظيف جميع الكويتيين والاختبارات تعنى أن هناك شك في الجامعات الداخلية مما يفترض من الاختبارات أن توضع لمن شهاداتهم من الخارج الدقباسي : يجب أن يكون الكلام مقرورن بإفعال وتشريعات ، الكل يري كيف أن الوافد يجد فرصة عمل وهو لا يجب والقوانين وإيقاف عقود الاستعانة ، ساقدم تشريع بما يحقق الاستقرار والامن الوظيفي لهم في انه يجب أن تكون واضحين مع الناس وصادقين معهم في توظيفهم ومحاسبة من يقف ضدهم

عبدالوهاب البابطين : نتحدث عن سياسة عامة والمشكلة الرئيسية تكمن في كل بيت كويتي والباحثين عن العمل فاق ال 8000 آلاف ، من هو المسؤول عن المشكلة والسياسة العامة ؟ هو سمو ونائب الوزراء نحن لا نتحدث حزئية نتحدث عن سياسة واضحة ، وعلننا تأييدي لاستجواب عبدالكريم واول الموقعين على ورقة عدم التعاون

رياض العدساني : يفترض ان لا يكون لدينا زيادة لعدد العاطلين ، اري حكومتين في مجلس وزراء واخذ ومجلس الشيوخ فقط

أطالب إصدار بيان بشأن التخلي عن مجلس الأمناء ، ومن الواضح صراع الشيوخ واي استجواب مقدم لاي وزير ساكون معاه وايضاً ايد الاستجواب لرئيس الوزراء وانتقل المجلس لمناقشة بند الشهادات المزورة ولمدة ساعة وكل نائب 3 دقائق وتمديد 3 دقائق خليل ايل : ارجو تأجيل هذا الامر لانتهاء من تقرير لجنة التعليمية وسوف يقدم بعد اسبوعين

ووافق المجلس على تأجيل مناقشة الشهادات المزورة ، ورفض 16 توصية بشأن التوظيف ووافق على اقتراح عبد الصمد بتشكل لجنة صيفية لتابعة القضية وملاحظات النواب بما فيها التوظيفات ، وانتقل المجلس لبحث مناقشة لطلب إحالة نواب تضحمت حساباتهم للنياية

عادل الدمخي : نحن لا نتحدث عن أشخاص والمتهم بريء والمشكلة بالنهج الذي استخدم كآداة لكسب ولا النواب ، واليوم لدينا قوانين تعارض المصالح وحدة تحريات وتحقيقات والامن دولة ، ولاسلف استغلال بعض النواب ذلك بسبب الدولة والحكومة بريئها والرشوة لا تقتصر على فلوس فقط

بدر الملا : يبدو ان الحكومة لا تحترم المجلس والدليل انها لم تقدم اي بيان ولا تهتم بهذا الامر وعدم جديتها واضحة جداً ، والان أؤكد تقديم استجوابي لوزير المالية في يوليو

الدلال : في 2011 كان هناك ردة فعل تجاه الفساد حتي وصلنا الي قضية القبيضة ولا نقبل ان يكون هذا المكان مثال للفساد السياسي ويجب ان يكون لنا وثيقة على مستوى المجلس والحكومة لمكافحة الفساد عبدالله الكندري : الكل يتكلم عن قضية الادعاءات الملبوسة التي اثارها النائب رياض العدساني وسوالي ما دور هيئة مكافحة الفساد التي أصبحت كالمستوصف لا يرجع الشخص الا اذا مرض الطبباطي : واهم من يظن ان الرشاي فقط في البرلمان ، لكن سوالنا اين هو من يرشي ، دول اخذت وهي غدية بسبب الفساد ، واللائحة الداخلية للمجلس تساعد بنشر الفساد والفساد من بس فلوس لكن الحكومة هي من ساهمت على نشر ثقافة الفساد

الرومي : لا شك ان العدساني في هذه القضية له موقف جرى يشكر عليه لكن هذا المجلس تبع اهل الكويت حتى يأتي بالديمقراطية ولدينا زملاء اخوان اناو وسجنوا واصبح بعضهم في الغربة وبعد ذلك لاسلف يتم طرح القضية مره اخري ، هدي ليس الانتقام من الزملاء انما اليوم فلان المجلس باكملة على الحد حمدان العازمي : هذه القضية خطيره ولن تنتهي وفي المحالس القادمة سوف تتكرر هذه القضية وتوقعنا ان يقوم وزير المالية وبين لنا اسباب هذه القضية والية إجراءات عدم تكرارها والمجلس شريك بعدم وضع ذمم زوجاته وابنائها المالية ، الضمالة : لور رياض لم يتحرك هل كنا سنشهد هذه الاحالات ، وهذا امر مقبول ، ووزير المالية قالي ان هناك تحركات ولكن بطيئة وبعض قياديين الدولة عليهم شهادات مالية وعلي الحكومة ان تستاتف القضية في حاله حفظها من قبل النيابة العامة

بدر الملا : نريد ان نعرف متى أبلغت البنوك وحدة التحريات المالية ومتي قامت بالتحرك للنيابة العامة ، خالد العتيبي : خلال عرض الوزير شاهدنا شرحا نظريا جيدا لكنه في الواقع العملي هناك خلل واضح وفضل حكومي في تقدير سوق العمل الكويتي ، شي مؤسف ان تري العجز في القطاع النفطى ونحن دولة



نايف الجحرف



مريم العفيل



مرزوق الغانم

◆ **8800 كويتي مسجلون في ديوان الخدمة المدنية ولم يتم ترشيحهم لعدم الحاجة**

◆ **6081 مواطنا رفضوا ترشيحات الديوان للتوظيف منهم 11 شخصا رفضوا الوظيفة 50 مرة**

◆ **28 جهة حكومية تعيبتها لا تخضع للديوان ونظامها يقوم على العرض والطلب**

◆ **من المتوقع سنويا تعيين 1000 كويتي في الحكومة واحلال 15 ألف وظيفة في القطاع الخاص**

◆ **الحضور خلال المناقشات لم يزد في معظم الجلسة عن 15 نائبا.. أي 30 بالمئة من عدد النواب**

مرتبة الشرف ومثلت الكويت بمشروعها وحصلت على المركز الاول من بين 214 دولة، وهي الان تعمل تجريبيا وتسجل المصادر والوارد في مكتب.. حسافة على ما تتعرض له يا بيا ، متسائلا لماذا الكوتي يشعر بالامان في القطاع العام ويعاني في الخاص ، والبطالة في كل بلد هي سياسة عامة يساهل عنها رئيس الحكومة، العلة ان مشكلتنا بعدم وجود فرص لمهندسين في دولة من اكبر المنتجين للنفط، ومشكلة التعليم اليوم هي من اكبر المشكلات واجن دعم التعليم الحرفي، وكيف نستكت عن تلاعب تاجر الإقامة من شيوخ وتجار لا توقعفهم عند خدمهم وهم معروفون ولا تحاسبونهم خليل الصالح: هذا التقرير بالارقام لا اول ما ياتينا من الحكومة، للوقوف على فرص العمل المستقبلية للمواطنين، ونحن رأينا خلل عميق في الدولة تتمثل في غياب الاستراتيجية الخاصة للقضاء على البطالة

خورشيد: القضية متصلة بالامن القومي الاجتماعي، ويفترض ان يضع مجلس الوزراء القضية على رأس اولوياته، فالبلد مقلبة على 160 ألف خريجيين بعد 5 سنوات وان لم نتعالج المشكلة بحلول فلا جدوى من الحديث، وزير النفط: القطاع النفطى وغير الكويتيين فيه من التعيينات، وديوان الخدمة المدنية باحصاءاته لا يشمل القطاع النفطى، ونسبة تكويت عقود المقاولين 26% بعدد 4 الاف و 800 كويتي، وهناك حوالي 13 وظيفة لاجنبي في العقود النفطية

خورشيد: بوسع مجلس الوزراء زيادة نسبة التكويت الى 25% اضافية عبر التركيز على تكويت وظائف في عقود المصفاة الرابعة.

استجواب رئيس الوزراء

أعلن النائب عبد الكريم الكندري عن نيته في تقديم استجواب لرئيس الوزراء، قائلًا، إن لم تجد «الحكومة» الحل لحل الدولة المتردي عليها أن ترحل. توصيات مجلس الأمة بشأن قضية البطالة والتوظيف - زيادة ورفع الرواتب للمنتدبة - تقديم تقرير نصف سنوي في ما يخص البطالة لمجلس الأمة - إنشاء مشاريع عملاقة تدر للدولة بالربح وتوفر فرص عمل

- حل مشكلة عدم توظيف خريجي الهندسة في القطاع النفطى وغيره - إقرار كوادر مالية لتشجيع المواطنين للعمل بالقطاع الخاص

- إنشاء هيئة مستقلة لدعم العمالة الوطنية - زيادة نسبة توظيف الكويتيين في العقود النفطية وغيرها - عدم التساهل في إحلال العمالة الوطنية في القطاع العام

- وافق مجلس الأمة من حيث المبدأ على اقتراح النائب

سجل حمدان وبوشهري

حمدان العازمي: المجلس غير قائم بدوره، وكل وزير يتفلسف على التوظيف للكويتيين في كتب التشريع وكان الكويتي يطر منهم بحجة وجود تكديس، والوزير جنان تقول اعطوا لكل نائب اثنين فقط وهذه طرارة وعب واقول لك ولغيرك من الوزراء ووقفكم حجر عثرة راح يدششم بروسكم الطوفة، وعب عليكم عدم حل مشكلة التوظيف للكويتيين.

الوزيرة جنان بوشهري: نحن في الاشغال لا نرفض اي طلب ترشيح ونسامح بتعيين كل الكويتيين من المتوسط والثاني والدبلوم والجامعي، المشكلة حين ياتي عضو ويفرض عليك وضع الشخص في القطاع المحدد بالمنطقة المحددة وهو ما يسبب تكديس ونقص في قطاعات اخرى وهذا ما نرفضه

العازمي: هذه الوزير ستدخل معنا الطوفة، وراح نشوف انها تعدت دورها.

بوشهري: انا اعرف حدودي والقرم

العازمي: لا تعرف حدودها

بوشهري: اعرف صلاحياتي واعمل من خلالها

العازمي: راح نوقفها عند حدودها، فهي تشتكي على نواب وتشكر اكبر من اللازم، وعن قريب راح نوقفك ونعلم شكلك في الوزارات التي تعملين بها ابل وخورشيد والفضل احتجاجا على حوار وحديث حمدان العازمي ومهاجمته للوزيرة

العازمي: هذه ليست فرزة طائفة ولا تكسب انتخابي، هذه وزيرة يجب ان توقف عند حدتها، والي ابيه يتعين غضبا عنك

خورشيد: في مساس عطني ارد عليه، لا يجوز يتمادي الرئيس الكندري: هذا سجل لا يمكن اعطيك خورشيد: اسكت حمدان احترامك كثيرا، لي متى تتمادي العازمي: كل جلسة ستأخذ عنك .. الكندري:

سارفع الجلسة اذا تم الاستمرار بالفوضى.. الرومي: العمل المهني غير متوفر للاسلف، والمشكلة تقف في عدم عدالة الرواتب بقطاعات الدولة، والمشكلة متصلة بغيبا الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

محمد الدلال: ارقام الوزيرة العفيل ليست جديدة بل متداولة، ولا زلنا نعتقد انها ليست دقيقة، ونحن رهائن لحكومة لا تملك تصور للتوظيف، وانا بوادي الخروج من اللجنة لانتي اشعر بعبء عدم الانجاز ومرر ذلك القصور الحكومي شعيب المويزي: انكر وزيرة الاشغال بانها اقسمت على الدستور وبانها ستجيب سؤالي وفق المبد الدستورية وقد تجاوزت المبد على سؤال لها منذ 5 مارس الماضي، ومن المؤسف اننا نناقش احد حقوق المواطنين الاساسية، وسبب المشكلة عدم احترام الحكومة لنصوص الدستور وما تنطوي عليه من حقوق

عادل الدمخي: اختصر الوضع بتغريدة للاخ ابراهيم دشتي "المضحك المبكي بنتي خريجة هندسة امتياز مع

سفير خضر ورياض عواد

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية صباح امس بعد رفعها لدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب

وناقش مجلس الامة طلبي مناقشة بشأن موضوعي التوظيف والبطالة.

واستعرضت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العفيل ارقاماً وإحصائيات حول نسب العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص كاشفة عن أن مجموع القوى العاملة في الكويت لعام 2018 وصل إلى 2.05 مليون موظف. وقالت العفيل أن نسبة 82.9% من إجمالي قوة العمل موجود في القطاع الخاص والذي يشمل 1.7 مليون موظف بينما 349 ألفا يعملون في القطاع الحكومي بنسبة 17.04% من إجمالي قوة العمل.

وأوضحت أن «عدد الكويتيين في القطاع الخاص يبلغ 61 ألف كويتي بنسبة 3.6% بينما غير الكويتيين 1.6 مليون بنسبة 96.4%. فيما بلغ عدد الكويتيين في القطاع الحكومي 272 ألفا بنسبة 77.9% وغير الكويتي 75 ألفا بنسبة 21.4% إضافة إلى 2164 غير محدد الجنسية».

ولفتت إلى أن 35 ألف فرد يدخلون سوق العمل سنويا وستتم مضاعفة العدد بعد عشرين عاما، موضحة أن 8800 كويتي مسجلون في الخدمة المدنية ولم يتم ترشيحهم لعدم الحاجة، وأن أكثر من 68% من القوى العاملة الكويتية مؤهلتها أقل من جامعي.

وأشارت إلى أن متوسط عدد المررات التي يرفض بها الكويتي الترشيح من ديوان الخدمة 5 مرات من أجل الحصول على جهة محددة يرغبها.

وأضافت العفيل «3% من المواطنين في القطاع الخاص يعملون في الإدارات العليا تزيد أوجرهم 2000 دينار عن القطاع العام»، مشيرة إلى أن غير الكويتيين في القطاع الخاص يتركزون في وزارتي الصحة والتربية.

وأشارت إلى وجود 28 جهة حكومية تعيبتها لا تخضع لديوان الخدمة المدنية ونظامها يقوم على العرض والطلب. وأوضحت أنه في كل ستة في أول شهر ابريل يتم طلب احتياجات الجهات وبناء عليها يتم التوظيف مؤكدة أن الديوان لا يفرض التعيين وإنما يعرض الوظائف على الباحثين عنه.

وذكرت أن عدد المسجلين لدى الديوان من المؤهلات الجامعية ولا يوجد لهم احتياج نحو 3658 نسبة المهتمين منهم 63% والحقوق 7% والعلوم السياسية 5.3%. أما عدد المسجلين ولا يوجد لهم احتياج من الحاصلين على دبلوم فهم 1609.

وأكدت العفيل استمرار سياسة الإحلال في الوظائف حيث تم إحلال 3140 وظيفة خلال العام الماضي في القطاع الحكومي، كما أن هناك 161.3 ألف وظيفة في القطاع الخاص يمكن إحلالها خلال 5 سنوات.

وبينت أن الوظائف الحرفية والفنية والخدمية فيها نقص ولا يوجد فيها خريجون كويتيون وهناك تخصصات في التعليم لا يوجد منها خريجون وأيضا الوظائف الصحية مثل الطب المساعد والمهن التي تحتاج إلى فنيين ، والخدمات الصحية والطبية تعاني من نقص شديد في الموارد الوطنية.

وقالت إن عدد من رفضوا ترشيحات الديوان من المواطنين 6081 حالة منهم 11 شخصا رفضوا الوظيفة 50 مرة، وأشارت العفيل خلال استعراضها إحصائيات سوق العمل في القطاع الخاص إلى أن العقود الحكومية فيها كويتيون يأتون راتبا من الشركة بالإضافة الى دعم العمالة وان ذلك يعني انه يأخذ الراتب بناء على المناقصة والعقد الحكومي ودعم العمالة من الحكومة.

وبينت أن عدد غير الكويتيين في القطاع الخاص 1.6 مليون والكويتيين 61.8 ألفا، وأن النسبة الأكبر من الكويتيين في القطاع الخاص تتركز في قطاع تجارة الجملة والمطاعم والفنادق بنسبة 39% يليها التمويل والتأمين والمقار وخدمات الأعمال بنسبة 23%.

وأشارت إلى أنه من المتوقع تعيين ألف كويتي سنويا في الحكومة وإحلال 15 ألف وظيفة في القطاع الخاص سنويا.

وقالت إنه تم وقف تحويل الوافد من قطاع إلى قطاع بمعنى لا يمكن أن يأتي الوافد صياد ومن ثم يحول إلى باحث قانوني لدى جهة حكومية حتى لو كان لديه شهادة القانون.

وعرضت العفيل خارطة طريق لحل مشكلات سوق العمل وتمثلت في إعداد صيغة مواءمة التعليم وسوق العمل ونظام التحكم بالتدفق العمالي وفق الاحتياجات من خلال المهنة.

وأضافت أنه من ضمن الخطة تحديد الحجم الأمثل للقطاع الحكومي في ضوء استرراتيجية التنمية والانتزام بسقف التعيينات واعتماد البديل الاستراتيجي وتكويت قطاعات مناسبة لعمل الكويتيين وتنمية المنشروعات الصغيرة وفتح الاستثمارات الأجنبية.

وذكرت أن هناك دراسة أعدها مجلس الامة قطاع الدراسات والبحوث ، عام 2013 تناولت مشكلات التوظيف والبطالة وانتهت الي توصيات والحكومة أخذت بهذه التوصيات وتم تطبيق بعضها ما يدل على التكامل بين السلطات.

وأشارت إلى أن من اهم التوصيات تنمية المشاريع الصغيرة وتنفيذ برامج التخصصية وتعديل التشريعات التي أفستت سوق العمل والبديل الاستراتيجي.

ثم فتح الرئيس عيسى الكندري فتح باب المناقشة خليل ابل: الحلول المعروضة هي دون برامج قابلة للمراقبة، وانا اسال كيف ستشجعون الشباب الكويتي لاحلال ال 160 ألف وظيفة في القطاع الخاص وهو بلا امن وظيفي، وهل تعرفين البديل الاستراتيجي وهو اصلا اقتراح بقانون وليس مشروع بقانون حكومي، وسنمنحك كوزيرة بضعة شهرين كفرصة للمتابعة.

صالح عماشور: التقرير اوضح ان هناك 30% غير كويتيين في القطاع العام، والحكومة العاجزة عن توظيف 8000 كويتي هذه حكومة فاشلة ولا تستحق الاستمرار، وغير مقبول ان يبقي المهندس 3 سنوات بلا وظيفة.

اسامة الشاميين: اصلاح الخلل مرتبطة باصلاح التركيبة السكانية، مبيانا ان هناك حوالي ألف غير كويتي اداري في النفط برراتب تتجاوز ألف دينار، و 825 صيدلاني غير كويتي في الصحة، مبيدا اسفة لعدم وجود قائمة سنويا للتوعية باحتياجات سوق العمل من التخصصات للسنوات المقبلة

عمر الطبباطي : على الحكومة أن تأتي بالحلول وعلى النواب التشريع، ونحن اما كلام انشائي انما اين الحل، واليوم على الدولة تغيير مفهوم التوظيف من التكدس الي خلق مشروعات جديدة توفر فرص عمل، ووضعنا اليوم لا يختلف عن مصر في التكدس والفرق ان عملتنا قوية



جانب من الجلسة أمس